

## إضاءة

## خدمات الجيل الثالث على شبكتي الخليوي قريباً جداً

### نحاس: سنعيد النظر في الأسعار لكي لا يبقى الأقل دخلاً يتحملون العبء الأكبر

الشبكة تشمل جميع الأراضي اللبنانية. وستنطلق الورشة خلال أسابيع قليلة، وسيوفر المشروع استكمال ربط سنترالات لبنان كلها بشبكة من الألياف البصرية التي بإمكانها زيادة السعة، أي كمية المعلومات التي يمكن نقلها، وفي الوقت نفسه إقامة شبكة مترابطة تسمح بالاتفاف وتلقائياً على أي عطل مفاجئ يمكن أن يحصل. وإضافة إلى السنترالات فإن الشبكة تصل مئات السنترالات التي تستخدم المعلومات أو تبثها، أي الإدارات والجامعات والمستشفيات وشبكة الهاتف الخليوي، إضافة إلى الشركات الخاصة ووسائل الإعلام، إضافة أيضاً إلى تغيير علب التوصيل الموجودة في الشوارع، ومن المقرر أن تبدأ المرحلة الأولى من تنفيذ هذا المشروع في غضون أسابيع وتمتد 16 شهراً.

سيبدأ العمل على توفير خدمات الجيل الثالث على شبكتي الخليوي، التي تسمح بسرعة تبادل المعلومات، بدءاً من اليوم حتى نهاية السنة، أو كانون الثاني من عام 2011 على أبعد تقدير، وسيترافق كل ذلك مع إعادة النظر في الأسعار من وجهتين: أولاً عدم تحميل الأكثر فقراً العبء الأكبر، والثانية زيادة السعة تزيد الطلب، ما يسمح بخفض الأسعار. (الأخبار)

مستوى التغطية بالراديو، وكذلك على مستوى إدخال خدمات جديدة من الجيل الثالث على سبيل المثال، مشيراً إلى أن ما تقوم به الوزارة، أو ما أنجز حتى الآن، يمكن اختصاره بالآتي:

- كانت الوزارة قد وعدت بوصول كابل من مصر يربط لبنان بأوروبا وبالخليج وبالهند، إلا أن ذلك تأخر أربعة أشهر بسبب مشكلة في مصر، فلم تنتظر وصول هذا الكابل، بل استخدمت السعة الموجودة على الكابلات البحرية التي تربط لبنان بقرص، وهي تنجز اليوم مرحلة التجارب لوضع هذه السعات في تصرف اللبنانيين، ما يسمح، بطريقة فورية، بزيادة ساعات الاتصال مع الخارج 30 مرة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على خدمات عده منها الإنترنت.

- جرى الاتفاق مع سوريا على حرق مسار الكابل الذي يربط بين جدة ودمشق وإسطنبول وعمان وصولاً إلى أوروبا، إذ سيمر هذا الكابل من دمشق إلى بيروت فطرابلس، ثم يعود إلى الأراضي السورية فتركياً بطريقة يكون لبنان بها مربوطاً بالشبكة الأرضية الرئيسية، ومربوطاً بالشبكة الرئيسية البحرية بتنسيق بين الدول، وخصوصاً بين لبنان وسوريا. - ستفرض عروض تمديد شبكة الألياف البصرية في 15 أيلول الجاري، وهذه

قال وزير الاتصالات شربل نحاس إن اللبنانيين أجبروا على تسديد فاتورة اتصالات قيمتها ثلاث مرات أكثر من القيمة المفترضة، وذلك نتيجة تحويل هذا القطاع إلى وسيلة لجباية الضرائب عبر رفع الأسعار وزيادة الرسوم عليها وعدم خفضها، على الرغم من التحسين في التقنيات.

وأشار نحاس، في حديث إلى إذاعة «صوت المدى»، إلى أن وزارة الاتصالات في صدد إيجاد وسيلة لنقل أعباء الاتصالات عن المواطنين إلى قطاع آخر، أو أن توزع توزيعاً متساوياً بين الاتصالات والقطاعات الأخرى وبطريقة عادلة بين شرائح المستهلكين لخدمات الاتصالات، موضحاً أن ذوي الدخل المحدود، أي أصحاب البطاقات المسبقة الدفع، يدفعون كلفة الدقيقة الواحدة ثلاث مرات أكثر من دقيقة الخطوط الثابتة، وبالتالي فإن ذوي الدخل المحدود يتحملون أعباء إضافية هائلة، مشيراً إلى أن تكوين هذه الضريبة مضر اجتماعياً لأنه يعاكس للمنطق.

ولفت الوزير نحاس إلى أن تحويل الاتصالات إلى وسيلة لجباية الضرائب أسهم في عدم توظيف استثمارات أساسية ضرورية، على مستوى الشبكة الخارجية التي تربط لبنان بالعالم، وعلى مستوى الشبكة في الداخل، وعلى

## اللجنة انتقدت السياسات الحكومية التي خفضت اشتراكات الضمان من دون دراسة

توزيع إيرادات هذه التوظيفات على فروع الصندوق الثلاثة وعلى قسم الضمان الاختياري أيضاً كالآتي: «تجري مبدئياً توظيفات كل صندوق مستقل على حدة، وتعود الإيرادات على الصندوق المختص، وفي حال إجراء توظيفات أموال مشتركة بين عدة صناديق مستقلة توزع الإيرادات المحصلة في نهاية كل سنة مالية بين مختلف الصناديق المختصة بنسبة ما ساهم به كل صندوق في هذه التوظيفات».

وقد بلغت إيرادات توظيف مجمل أموال الضمان 567,315 مليار ليرة موزعة كالآتي: إيرادات توظيف أموال فرع نهاية الخدمة في سندات الخزينة 417,85 مليار ليرة، وإيرادات الفرع من الحسابات المجمدة في المصارف الخاصة 83,449 مليار ليرة، فيما بلغت إيرادات المبالغ المسحوبة إلى فرع ضمان المرض والأومة (الفوائد القانونية المتوجبة لفرع نهاية الخدمة) 34,670 مليار ليرة، وإيرادات المبالغ المسحوبة إلى فرع التقديرات العائلية 30,548 مليار ليرة، وبلغت قيمة إيرادات أموال المضمونين الاختياريين 796,4 مليون ليرة.

حذرت اللجنة المالية في صندوق الضمان من استمرار العجز البنوي في فرعي ضمان المرض والأومة والتقديرات العائلية، إذ يمول هذا العجز من أموال نهاية الخدمة مقابل فوائده، ما يرتب نفقات إضافية على الفرعين، وقد ارتفع العجز المتراكم إلى 620,4 مليار ليرة، أي ما يوازي 12,1% من أموال نهاية الخدمة التي بلغت في نهاية 2009 نحو 5123 مليار ليرة... فما هي قدرة الضمان على الاستمرار بتحمل هذا النزف؟

الصندوق ليس من اختصاص اللجنة المالية، بل إن وظيفتها الأساسية هي توظيف أموال الصندوق وتوزيع الإيرادات الناجمة عن هذا التوظيف، ويمنحها القانون صلاحية التطلب من المدير العام للصندوق إعلامها عن مراحل تنفيذ مشاريع التوظيفات وعن الوضع المالي للصندوق، ولذلك فإن إطلاقتها على الوضع المالي للصندوق تأتي لكونها معنية بهذه الأموال، فقد تبين لها أن أرصدة الفرعين العاجزين هي سلبية. وبما أن العجز ممول من أموال نهاية الخدمة، فهناك فوائده قانونية تستحق على هذين الفرعين، ما يزيد عجزهما...

وبحسب اللجنة، فإن أموال الفروع الثلاثة في الصندوق الموظفة في سندات الخزينة اللبنانية والحسابات المجمدة في المصارف الخاصة، بلغت في نهاية عام 2009 نحو 5473,87 مليار ليرة، منها 4465 مليار ليرة موظفة في السندات و1008 مليارات موظفة في المصارف، وقد حققت فوائده تعادل قيمتها 502,09 مليار ليرة، فاستندت إلى المادة 191 من النظام المالي للصندوق، لتتقترح

## مالية عامة

## لا خلاف على أموال البلديات بل على آلية تسديدها

الاتصالات، وهي سلف الخزينة الخارجة عن إطار الموازنة، إذ إن هناك سلف خزينة مرتبطة بقوانين برامج لم يقرها بعد مجلس النواب، وهي موجودة في وزارات عدة، لا في وزارة محددة، لا في وزارات العدل أو المال أو الطاقة. هذه تدل إن كان هناك تجاوز للمجلس النيابي ولدوره، ولا سيما أن البدء بصرف موازنات لم يقرها بعد مجلس النواب، هو سابقة خطيرة فيها مخالفة دستورية في رأي العديدين. وهذا الموضوع لا تتحمل مسؤوليته وزارة واحدة، بل وزيرة المال، وإن كانت تمثل الحكومة في هذه الاجتماعات. (الأخبار)

وتعويضات بقيمة مليار و950 مليون ليرة، «وقد ناقشت اللجنة كل المواضيع، ابتداءً بموضوع لبيان بوست والبريد ومراكزه وحساباته، مروراً بموضوع باريس - 2 وباريس - 3، والإصلاحات المطلوبة وإذا نفذت أو لا».

وتطرقت اللجنة إلى سلفة الخزينة التي تبلغ قيمتها 100 مليار ليرة مخصصة لشبكة الألياف، فأكد نحاس أن «مهلة استدرج العروض تنتهي اليوم (أمس)، ونبدأ بفض هذه العروض بدءاً من يوم بعد غد».

وأوضح أن اللجنة تطرقت إلى «مسألة مالية حساسة جداً طرحت على وزيرة المال، وعلى نحو غير مباشر على وزير

قال رئيس لجنة المال والموازنة، النائب إبراهيم كنعان، إن اللجنة تطرقت إلى وجود تأكيدات بأن أموال البلدية من عائدات الخليوي متراكمة منذ سنوات، ولم توزع على مستحقيها، مشيراً إلى أن الخلاف هو على الآلية، فلا أحد «يختلف على أن هذه الأموال للبلديات، فهذا دين وليس إيرادات سجل، بموازنات سابقة كانت إيرادات. هذا دين على الدولة. المليار دولار هي من عائدات الخليوي، ولم نتكلم بعد على الصندوق البلدي المستقل».

كلام كنعان جاء إثر عقد لجنة المال والموازنة جلسة لها لدرس موازنة وزارة الاتصالات التي أقرت بكاملها، ما عدا بنداً واحداً يتعلق بمخصصات رواتب وأجور

## باختصار

صفتين: الأولى بنحو 60 مليون دولار والثانية بـ 18 مليون دولار. وكان صوما قد وجه كتاباً إلى وزيرة المال، ربا الحسن، مقترحاً أن يتضمن مشروع موازنة العام المقبل اقتراحات ومطالب، منها إبقاء رسم التسجيل العقاري الحالي بالنسبة إلى اللبنانيين وتطبيق الزيادة على غير اللبنانيين.

وعدم تكليف الأبنية الشاغرة بالضريبة على الأملاك المبنية كون فلسفة الضريبة مرتكزة على الاستفادة من البناء واستعماله، وكون هذا الإجراء سيدفع بلا شك العديد من الملاكين المغتربين والأجانب إلى إعادة النظر في تشييد أو تملك شقق لهم في لبنان. وفتح المجال للأفراد والشركات لتسوية أوضاعهم المالية لغاية عام 2009.

وإتاحة المجال لتجار البناء بدفع ضريبة الدخل عن كل قسم يبيعه من الغير ومباشرة لدى إجراء عملية البيع، وتبسيط وتسهيل وتسريع المعاملات الإدارية وتحديد مهل زمنية لإنجاز كل معاملة، ولا سيما لدى الدوائر العقارية ودوائر المساحة ومحاسبي المناطق، وقمع الفساد، وذلك بهدف تشجيع المستثمرين. (وطنية - مركزية - الأخبار)

استخدموا هذا المرفق خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري.

وقد بلغ عددهم ثلاثة ملايين و692 ألفاً و92 ركباً، بزيادة بلغت نسبتها 11,14 في المئة عن الفترة نفسها من العام الفائت، بالرغم من تراجع أعداد الركاب عبر المطار خلال آب الماضي 5,36 في المئة بحيث سجل 578 ألفاً و452 ركباً، في مقابل 612 ألفاً و956 ركباً في آب 2009.

### لا جمود في القطاع العقاري

هذا ما أعلنه رئيس جمعية منشئي الأبنية في لبنان، إيلي صوما، لافتاً إلى «أن الضرائب الجديدة الموضوعة على الأبنية غير المسكونة تعوق تطور القطاع العقاري». وقال إن تجار الأبنية يتكبدون رسوماً وضرائب كبيرة لدى شرائهم العقار والبدء بالتشييد والإقراض والبيع، وهذه الرسوم تصل إلى نحو 30 في المئة من كلفة البناء.

وأكد أن القطاع العقاري يعاني اليوم هدوءاً، لا جموداً، بعد ارتفاع الأسعار خلال الأشهر الماضية، معلناً إتمام

وأوضح في بيان، عقب الاجتماع، أن «عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في لبنان، التي ينص عليها مشروع قانون الشراكة بينهما، يجب أن تكون عقوداً إدارية تكلف الدولة بموجبه القطاع الخاص، لمدة زمنية معينة، بتمويل واستثمار وإدارة وصيانة منشآت أو معدات أو أصول ضرورية لتوفير خدمة عامة دون أي تملك في رأس المال، وبمواصفات ومعايير وكلفة دولية». وأشار إلى أن «الأفضلية يجب أن تعطى لشركات من القطاع الخاص غير احتكارية ذات رأس مال لبناني، والتي ستشارك في تحديث الخدمات العامة وإدارتها وتعتمد الحوكمة، وألا تملك الدولة أي سهم في هذه الشركات، على أن تراقب سلطات الوصاية للوزارات المعنية أعمالها وسلامة تطبيق عقودها مع إمكان فسخها عند أول نقض لها، بعد اللجوء إلى التحكيم، فتحل سلطات الوصاية مكان المجلس الأعلى للخصخصة تحديداً في تنفيذ هذه الشراكة ومراقبتها».

### 11,14% ارتفاع عدد المسافرين عبر المطار

وذلك في الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري، وفق ما سجلت حركة مطار بيروت الدولي، في بيانات وزارة السياحة إذ تبين وجود ارتفاع في أعداد المسافرين الذين

### القطاع الخاص قوي ولديه طاقات كبيرة وقدرة هائلة

الكلام لوزير الصناعة أبراهام دده يان، خلال جولة قام بها على منطقة المكلس الصناعية، حيث تفقد عدداً كبيراً من المصانع، رافقه فيها رئيس جمعية الصناعيين والتجار في المكلس منصور مشعلاني وعدد من الصناعيين في المنطقة.

ولفت دده يان إلى أن عدد قرارات تراخيص الإنشاء والاستثمار التي أصدرتها الوزارة منذ تسلمه العمل بلغ نحو 171 ترخيصاً، 59 منها في المثلث فقط، وأن مجموع عدد المصانع في قضاء المتن هو 1779 مصنعاً، 1279 من بينها أي ما نسبته 73,3 في المئة يتراوح عدد العمال فيها ما بين واحد وعشرة عمال.

### عقود الشراكة هي عقود إدارية بلا ملكية

هذا ما أكده «التجمع الوطني للإصلاح الاقتصادي في لبنان» خلال اجتماع عقده برئاسة إيلي يشوعي.

